اقتصاد

فوق الطاولة

٢٠ مليون ليرة «كبيرة»..!

علي هاشم

شركة للصادرات؟؟!! لماذا لا نبدأ بالبحث في تأسيس شركة للإنتاج.. مثلاً، فأقله إذ ذاك، سيتاح لنا أن نتعرف على الوجهة المثالية لمنتجاتها، والطرق الأسلس التي ستسلكها، والمصاعب التي يجب تذليلها لتسهيل تدفقها!!

خلال الأسبوعين الأخيرين، تفرّغ فريقنا الاقتصادي لعقد اجتماعين متتاليين من «العصف الفكري» تمحصا في ملف التصدير، أسفر ثانيهما عن ومضة «تأسيس شركة متخصصة للتصدير»، وما بينهما، شهد ملعبنا الاقتصادي نداء استغاثة متجدداً أطلقه صناعيو حلب من واديهم السحيق محذرين من «الانهيار»، نافضين الغبار عن أهمية تحلي نخبتنا الاقتصادية الحكومية بالعلمية لدى ترتيب أولويات «عصفها»؟!

من حيث الشكل، تبدو شركات التصدير القائمة متناسبة تماماً مع إنتاجنا الراهن، وبغض النظر عن تسميتها «شحّينة، شقيعة..» وما إلى ذلك من أوصاف يراد منها استيلاد مشروعية لعناوين جلسات «عصف التصدير»، فإن مضامين بيانات اقتصادنا الكلي وتقهقر ناتجنا المحلي إلى النصف مع بقاء صادراتنا قرب «ثلث» وارداتنا من جهة، إلى جانب هيكلية ميزاننا التجاري من الأخرى، يؤكدان – من دون لبس– بأن مشكلتنا ليست –إطلاقاً– في صعوبة التصدير، بل فيما قبله، ولربما ما ساقه وزير الصناعة خلال جلسة «عصف» الأحد الماضي يدعم وجهة النظر هذه، وخاصة حين أبدى اعتزازه بمصنع للأحذية في حماة يصدر منتجه بسلاسة إلى السوق الصينية، وآخر للسجاد الحريري في حلب ينافس نظيره الشهير في إيران.

ما سبق، ليس خافيا على الفريق الاقتصادي، ولعل فوضاه القائمة في اختيار عناوين جلسات «الأحد الاقتصادي»، مردها قلقه البالغ من اختلال ميزاننا التجاري، إلا أن ذلك لا يجدر به أن يطعن علمية أعضائه ممن يفترض مسارعتهم لإعادة ترتيب الأولويات وفاء لنواميس الاقتصاد وخصوصيته الوطنية راهنا، وآنذاك، سيسهل علينا لمح التصدير في مرتبة متأخرة مفسحا المجال لمصلحة حاجاتنا الإنتاجية المريرة كشرط لازم في سد ما أمكن من الممر الآمن الذي تسلكه مستورداتنا.

وبالطبع، فذلك الإنتاج لا يمكن أن يولد على أيدي الرؤى المتواضعة التي أسفر عنها اجتماع «العصف» الذي خصص لقضايا استنهاض الإنتاج والتمويل المصرفي يوم أحد الأسبوع الماضي، ولا تحت ظلال العقلية التي تنضح بمشاريع من طراز «مصفوفة المشاريع الصغيرة» وميزانيتها الـ«٢٠ مليون ليرة» التي طرحت في أحد الأسبوع الجاري!!.. فمع هذا المبلغ، يمكن لفريقنا الاقتصادي التأكد بأن طابور «مصفوفته» هذه لن تتسع لـ«اصطفاف» أكثر من ثلاثة أو أربعة منتجين إذا ما قورنت بالتكلفة القياسية العالمية لتوليد فرصة عمل!.

منعاً للّبس في تقييم نيات الحكومة، فبلا شك، قد يقيّض لصياغة بيئة تصدير فعالة أن يرسخ أثرا إيجابياً على تنمية الإنتاج بقدر ما، لكنه لن يكون وازنا للدرجة التي تعفيه من الإجابة عن أسئلة المواجع الإنتاجية التي سكبتها الحرب كالماء المُهل على وجه اقتصادنا.. أسئلة تفترض الواقعية التيقن من أن إجاباتها لن تكون شافية ما لم يتم استقاؤها عبر مشاركة الصناعيين عقولهم وهمومهم.

وما لم تفعل، فلتقنع الحكومة بما لديها من تصدير متناسب تماماً مع ما تصنعه، ولتقلع حينها عن تأليب ذكرياتنا بـ«الدروس الخصوصية» التي كان لطالما خضع لها بعض «فرقنا» الاقتصادية في حكومات خلت على أيدي خبراء الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي تحت يافطة «العصف الفكري».. وللأمانة، فثمة الكثير من المشتركات الشكلية بينهما!

هواجس «الصناعة» تحت القبة

السلوم: من المسؤول عن تهريب القطن من المنطقة الشرقية إلى الخارج؟

الوزير: خلل ومشاكل في «الأحذية» و«الزجاج».. وهناك تقييم دوري للمديرين

اليوسف عن فساد معمل أحذية مصياف: استوردوا جلوداً من نوع خامس وعاقبوا العمال بالحسم من الراتب عن سوء المنتج

الوطن

خصص مجلس الشعب جلسته التي عقدت بالأمس لمناقشة القضايا المتعلقة بالقطاع العام الصناعي وضرورة معالجة القضايا المتعلقة بالمحسوبيات والفساد والترهل الحاصل في العديد من الشركات الصناعية.

وطالب عدد من النواب بالنهوض بواقع المناطق والمنشآت الصناعية وإحداث معامل جديدة تعنى بالصناعات الدوائية والطبية والنسيجية والمياه وإعادة تأهيل المعامل والمصانع المتضررة في المناطق والاهتمام بشكل أكبر بحقوق العمال والصناعيين وتخفيف الشروط المطلوبة للترخيص للمنشآت الصناعية مع إيلاء هذه المدن الاهتمام اللازم لجهة تزويدها بالمحروقات والكهرباء وإعفائها من التقنين.

وطلب النائب فراس السلوم من وزير الصناعة أحمد الحمو شرح سبب تهريب محصول القطن من المنطقة الشرقية إلى خارج الوطن. ومن المسؤول عن ذلك؟ إضافة إلى ضرورة عمل الوزارة على تفعيل معمل السكر وتنشيط العمل به كي تزداد أرباحه وتسهيل شروط العمل به عن طريق التشاركية. بدوره اقترح النائب نشأت الأطرش إجراء دراسات موسعة تتعلق بنقل المؤسسات والشركات والمعامل المتضررة والمتوقفة عن العمل إلى المناطق الآمنة وإحداث مشاريع صناعية جديدة. وطالب النائب ثائر إبراهيم بتسهيل الإجراءات والاشتراطات الموجودة في المناطق الآمنة للمنشآت الصناعية فهنالك كثير منها لم ترخص لأسباب غير منطقية.

كما تساءل النائب اسكندر حداد عن سبب عدم منح قروض تمويل استثمارية تتناسب مع واقع الحرب من خلال قروض طويلة الأمد وفوائد لا تتجاوز ٥٪، وإقامة مشاريع متكاملة في المناطق الآمنة تعتمد على الكهرباء النظيفة وصديقة للبيئة، وتفعيل نقل المعامل إلى المناطق الآمنة من المناطق الساخنة.

على حين تساءل النائب نضال حميدي عما أنجزته الوزارة تجاه المعامل التي سرقت ودمرت القطاع الصناعي؟ وهل هناك خطة للإقلاع بالمعامل التي عادت لسيطرة الدولة؟.. على حين دعا النائب سامر الدبس (رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها) إلى إعادة تأهيل المناطق المحررة وتأمين التمويل اللازم لإعادة هيكلة المناطق الصناعية التي تحررت وتحويل بعض الشركات العامة الخاسرة إلى رابحة عبر تفعيل التشاركية مع ضمان حقوق القطاع العام.

الأمر ذاته أكد عليه الأعضاء داعين إلى تحسين واقع الصناعة في حلب الذي يوفر فرص عمل للآلاف من السوريين ودعمه ولقاء الفعاليات الصناعية والتجارية في المحافظة إضافة إلى أهمية حل مشكلة المنشآت الصناعية خارج المدن الصناعية ومنح تراخيص إدارية مؤقتة لها لأن نقل المعامل من منطقة لأخرى مكلف حالياً الأمر الذي يخلق فرص عمل جديدة وإدارة عجلة الصناعة.

وطالب النائب فارس الشهابي (رئيس اتحاد غرف الصناعة) بضرورة دعم المؤتمر الصناعي الثالث في شهر تشرين الثاني ودعم قانون المناطق المدمرة والدعم الحكومي له كي نعيد تأهيل المنشآت الصناعية، ودعم الصناعات المعدنية والهندسية فهي العامود الفقري للصناعة.

وطالب النائب جمال اليوسف بضرورة النظر فيما يجري من فساد في معمل أحذية مصياف إضافة إلى الترهل والتوقف عن إنتاج نوعيات من الأحذية، إذ تم استيراد جلود صنف خامس بدلاً من الأول، وقام المسؤولون بتحميل سوء المنتج للعمال وحسموا من رواتبهم.

وفي رده على استفسارات النواب ومطالبهم أكد وزير الصناعة أن الخلل موجود في بعض الشركات سواء الأحذية أو الزجاج التي تعاني من مشاكل «علماً أننا كوزارة انتهجنا سياسة تتكيف مع المتجددات والشراكة بين القطاع العام والخاص منهاج لتأهيل الشركات التي تحتاج لتكاليف مالية كبيرة مع الحفاظ على ملكية الدولة وحقوق العمال والتشبيك مع القطاع الزراعي لتصبح مدخلات مع القطاع العام».

وبين الوزير أن هناك تقييماً دورياً لمديري المؤسسات وبحسب النتائج سوف يتم تحميلهم المسؤولية القانونية والمالية الناجمة عن عدم تحقيق الخطط الإنتاجية وتفويت فرص الريعية الاقتصادية لشركاتهم.

وأشار إلى أن الوزارة تعمل على تقديم الدعم للشركات الرابحة من خلال تأمين مستلزمات استمرارها في العمل والإنتاج والوصول به إلى حده الأقصى والعمل على زيادة إنتاج الشركات الحدية لتحويلها لشركات رابحة ودراسة وتطوير عمل بعض الشركات الخاسرة أو المتوقفة بسبب الأزمة وتحديث خطوط إنتاجها وذلك بتمويل ذاتي أو بالمشاركة مع مستثمرين ودراسة واقع الشركات المتوقفة قبل الأزمة التي لا جدوى من إعادة تشغيلها واستغلال موقعها وبنيتها التحتية لإقامة مشاريع مشتركة واستبدال خطوط إنتاجها بأخرى أحدث أو إقامة مشاريع جديدة تشاركية تكون حصة الدولة فيها بمقدار قيمة الأصول الثابتة دون التنازل والتفريط بملكيتها وستخضع لاتفاقيات محددة.

كما تعمل الوزارة على دراسة واقع الشركات المتوقفة بسبب الأحداث وهي خاسرة، وحين يتوفر الوضع الملائم للتشغيل ستعود لعملها ومعالجة وضع العمالة التي تقع خارج السيطرة من خلال توزيع هذه العمالة على باقي الشركات للاستفادة منها وحماية المنتجات الوطنية وفرض رقابة صارمة على نوعيتها ولا نسمح بدخول المواد المخالفة وأعلن الحمو أن الوزارة تسعى لتنفيذ المشاريع ذات الأهمية حالياً كالدوائية والغذائية والطاقات المتجددة والمشاريع التي تتوافر موادها الأولية محليا بتمويل ذاتي أو عبر قروض محلية أو خارجية وعرض المشاريع التي تستلزم رؤوس أموال كبيرة للمشاركة مع مستثمرين.

الحكومة توافق على مشروع قانون الطيران المدني

لجنة من ثلاث وزارات لدراسة القروض المتعثرة وتفعيل المحاكم المصرفية

الوطن

شكل مجلس الوزراء خلال جلسته الاسبوعية أمس مجموعة عمل من وزارات العدل والاقتصاد والمالية للوقوف على واقع القروض المتعثرة في المصارف العامة والخاصة، ولتفعيل عمل المحاكم المصرفية، إضافة إلى ضرورة دعم البنية التحتية لهذه المؤسسات المالية، لتكون الداعم الأساسي والممول «للاقتصاد الإنتاجي» الذي بدأت فيه الحكومة على مستوى المشروعات الصغيرة والمشروعات الأسرية.

وبحث المجلس واقع معايير الجودة والرقابة على السلع الغذائية وآليات تكثيف الرقابة على المعامل العامة والخاصة، وواقع النقل الداخلي في المدن الرئيسية واستثمار وتشغيل باصات النقل لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، إضافة إلى واقع استثمار المنشآت الرياضية في الاتحاد الرياضي العام. كما وافق المجلس على مشروع قانون الطيران المدني السوري الذي يتيح إحداث هيئة الطيران المدني ومنح التراخيص لجميع أنواع خدمات النقل الجوي. وتمارس الهيئة وفق المشروع الجديد إدارة وتسيير وتنظيم جميع شؤون الطيران المدني والسلامة الجوية وتقديم الخدمات الملاحية، إضافة إلى منح التراخيص المتعلقة بتسيير الرحلات الجوية في الأجواء والمطارات المدنية السورية لمؤسسات وشركات الطيران المدني الوطنية والعربية والأجنبية، كما يتيح المشروع المجال لإصدار الإجازات والرخص والشهادات والاعتمادات اللازمة للشركات العاملة في النقل الجوي. وأقر المجلس مشروع قانون نقل ملكية مشفى تشرين الجامعي في اللاذقية إلى وزارة الدفاع.

بورصة دمشق: إشعار الملكية أصبح إلكترونياً لمصرفين

علي محمود سليمان

أطلقت سوق دمشق للأوراق المالية خدمة إشعار الملكية الإلكتروني، التي يستطيع المستثمر من خلالها الاستعلام عن ملكيته من أسهم الشركات المدرجة في السوق، وذلك لمصرفين فقط حالياً (هما بنك سورية الدولي الإسلامي والمصرف الدولي للتجارة والتمويل).

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير الدراسات والإعلام في بورصة دمشق أسامة حسن أن السوق تعمل على توسيع خدماتها لتشمل أكبر عدد من المستثمرين والمساهمين، إذ تعمل على زيادة عدد المصارف المشتركة في تقديم الخدمة حتى يصار إلى اشتراك كل المصارف المدرجة في بورصة دمشق، لتتوسع مروحة عدد المشتركين من المستثمرين والمساهمين في سورية وخارجها.

وأشار إلى أن الخدمة سيتم تقديمها عن طريق فروع المصارف لأن تقديم طلب الاشتراك يحتاج إلى التقدم إلى فرع بنك في أي محافظة، ولذلك كلما زاد عدد المصارف وفروعها في المحافظات، يمكن لكل من يرغب الاشتراك في الخدمة حتى وإن كان خارج سورية أن يوكل من يريد الاشتراك في الخدمة، وبذلك يتمكن من الدخول إليها من أي مكان في العالم.

وفي تفاصيل الخدمة حسب بيان سوق دمشق للأوراق المالية فإنها تأتي في إطار سعي السوق الدائم لتطوير خدماتها بما يتناسب مع الظروف الراهنة، إضافة إلى تسهيل تعاملات كل من المستثمرين والمساهمين في السوق مسبقاً أو المستثمرين الجدد، وتهدف الخدمة إلى إتاحة الإمكانية للمساهمين بالدخول في أي وقت ومن جميع أنحاء العالم عبر شبكة الإنترنت للحصول على إشعار عن سجل ملكياتهم بالأسهم المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بسرعة وسهولة عالية، ما يشكل توفيراً للوقت والجهد والمصاريف لدى المستثمرين والمساهمين.

يحدث في أسواق دمشق

بائع يربح ٧٠ ألف ليرة زيادة في حذاء نسائي وآخر ٤٢ ألفاً بقميص رجالي.. والعقوبة غرامة ٢٥ ألف ليرة!!

عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» عبر مصادرها الخاصة في التموين أن أحد محال بيع الفروج المشوي والبروستد.. المشهورين في دمشق ارتكب مخالفة صنفت بالجسيمة، ما يترتب عليه إغلاق المحل، وطبعاً هو ما أثار حفيظة صاحب المحل ودفعه لتجريب العديد من الوصفات التي ربما تجدي نفعاً مع «التموين» فقدم عرضاً مبتكراً بتبرعه بمبالغ تجاوزت نصف مليون ليرة لأحد الصناديق الداعمة للأعمال الخيرية التي ترعاها الدولة، وحسب المعلومات الأولية لدينا تم رفض العرض لعدم قانونيته وربما لأنه يمثل حالة «غسيل للمخالفة».

وهنا يمكن الجزم أن عقوبة الإغلاق عقوبة رادعة ومؤثرة لدى أصحاب الفعاليات التجارية لماذا لا يتم التوسع بها بدلاً من تنفيذ التسويات المالية للمخالفات والمقدرة بـ٢٥ ألف ليرة وطبعاً هي من «طرف الجيبة» لأي تاجر أو صاحب فعالية تجارية وبكل بساطة يعوضها من المستهلك والزبون.

وعلى سبيل المثال كشف لـ«الوطن» أحد أعضاء لجنة التسعير أن مخالفة أحد بائعي الألبسة الرجالية الذي يبيع القميص الرجالي بسعر ٦٩ ألف ليرة وبزيادة سعرية تجاوزت ٤٢ ألف ليرة عن سعر التكلفة وهامش الربح المسموح به. تنظم بحقه مخالفة تحت عنوان الإعلان بسعر زائد ومن ثم تسوية مخالفته بـ٢٥ ألف ليرة.

والأمر نفسه حدث مع أحد بائعي الأحذية الذي يبيع الحذاء النسائي بسعر ١٥٩ ألف ليرة وعند ضبطه من دوريات حماية المستهلك وإحالة السعر إلى الدراسة تبين أن مقدار الزيادة بعد هامش الربح المسموح به نحو ٧٠ ألف ليرة وهو ما يمثل أرقاماً فلكية للأرباح التي يتقاضاها باعة الألبسة والأحذية.

ولمتابعة الموضوع ومعرفة وجهة نظر وزارة التجارة الداخلية بذلك لكونها المعنية اتصلت «الوطن» بمدير حماية المستهلك في الوزارة حسام نصر الله والذي أكد أنه يتم تنظيم المخالفات والضبوط حسب القانون الناظم لعمل حماية المستهلك حيث حدد القانون ١٤ طبيعة العقوبة لكل نوع من المخالفات وأنه لا يمكن تجاوز القانون عند تنظيم الضبوط إلا أنه يجري التوجيه بتطبيق أشد العقوبات واتخاذ كل الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمنع حدوث المخالفات أو تكرارها مبيناً أنه في حالة الألبسة والأحذية المذكورة هناك أكثر من مخالفة يمكن تنفيذها منها عدم تقديم كلف الإنتاج والإعلان بسعر زائد وممكن أن تكون هناك مخالفة لعدم إبراز وتداول الفواتير لأنه عادة ما يقوم هؤلاء الباعة والتجار بعدم تقديم أو إبراز فواتير نظامية والاكتفاء بما يسمى كشوفات حساب أو غيرها من الأوراق غير الرسمية والتي لا تشكل ممسكاً قانونياً على هؤلاء الباعة وخاصة منهم تجار الجملة وهو ما دفع التشدد مؤخراً في طلب الفواتير وضرورة تداولها.

«غسيل المخالفات».. صاحب مطعم يقترح على التموين التبرع بأكثر من نصف مليون ليرة ليتخلص من عقوبة الإغلاق!!

هكذا تنام مخالفات التجار في أروقة المحاكم

كشفت بيانات صادرة عن مديرتي التجارة الداخلية بدمشق وريفها أن نحو ٢٩١٠ ضبوط تموينية أحيلت للقضاء منذ بداية العام الحالي من دون معرفة مصيرها لعدم وجود ردود من المحكمة المعنية توضح الإجراءات أو الأحكام التي صدرت بحق أصحاب المخالفات المنظمة.

ولمتابعة الموضوع في مديرية تموين دمشق أوضح معاون المدير محمود الخطيب أن أسباب عدم معرفة مصير هذه المخالفات التي تحال للقضاء هو التأخر في إرسال نتائج هذه الضبوط حيث تصلنا حالياً نتائج وخلاصات أحكام الضبوط والمخالفات المنظمة في العام ٢٠١٤ أي قبل نحو عامين.

وعن دور المديرية في ملاحقة ومتابعة هذه الضبوط بيّن أنه يتم تكليف رئيس الدائرة القانونية في المديرية بمتابعة هذه الضبوط وأنه يتواصل بشكل مستمر مع المحاكم المعنية بهذه الضبوط ويكون الجواب أن المحكمة تعلمكم بخلاصات الأحكام لهذه الضبوط عند صدورها معتبراً أنه ربما تكون حالة الاستئناف التي يحق لأصحاب المخالفات طلبها سبباً وراء تأخر صدور خلاصات الأحكام لهذه الضبوط، إلا أنه يوجد توجيه بالتعامل مع مخالفات التموين على وجه الاستعمال إضافة إلى تصريح وزير العدل الذي طلب فيه معالجة القضايا والدعاوى في المحاكم خلال ٨ أشهر كحد أقصى.

وفي متابعة لـ«الوطن» مع أحد القضاة المعنيين في محكمة دمشق تحفظ على الحديث في الموضوع مكتفياً بتأكيده أنه لا يوجد تأخير في معالجة الضبوط وأنه يتم النظر فيها واتخاذ القرارات والأحكام المناسبة وفق الأنظمة والقوانين والتشريعات الناظمة لمثل هذه المخالفات.

غرفة تجارة دمشق تدخل على خط دعم المشاريع الصغيرة

الوطن

بيّن مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي لـ«الوطن» أن الغرفة بصدد تأسيس قسم يعنى بدعم المشاريع الصغيرة هدفه تمكين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من تحقيق النجاح والازدهار تحقيقاً للرؤية التي تقول إن الاقتصاد السوري يتقدم بمشاريعه وإن رواد الأعمال هم محركو النمو الاقتصادي وبالتالي فإنهم أولى بالرعاية.

وأوضح خربوطلي: أن مهمة هذا القسم تقديم الحلول والمقترحات لتجاوز العقبات التي تعترض عمل المشاريع القائمة والجاري إقامتها عن طريق التحليل ومعرفة الاحتياجات ووضع المشروع بالاتجاه الصحيح ضمن خطة عمل منظمة مكتملة بالتعاون مع المختصين والخبراء في جميع المجالات المطلوبة وأن شركاء الغرفة في هذا الموضوع هم كلية السياحة وكلية الاقتصاد والمعهد العالي لإدارة الأعمال ومعهد الشام العالي والمعهد العالي للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك والجمعية العلمية السورية للجودة ويقدم القسم خدمات مختلفة تتركز على إعداد خطة العمل والهيكل الإداري ودراسات الجدوى والمساعدة في إيجاد مصادر تمويلية وتقديم معلومات عن الأسواق الداخلية والعقود والتراخيص وبرامج وأنظمة وأتمتة ونقل تكنولوجيا وامتياز وتراخيص وخدمات تسويقية وترويجية ونصح ومشورة وتدريب وتطوير الكوادر العاملة والتي تسعى إلى إنشاء المشاريع بمختلف الأنظمة التجارية.

من الجدير ذكره أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية شكلت لجنة لتفعيل عمل هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تضم في عضويتها عدد من الخبراء والمعنيين في هذا المجال من القطاع العام ومن المنظمات الأهلية الناشطة فيه وتعنى هذه الهيئة بوضع هيكلية إدارية جديدة للهيئة ووضع برنامج العمل الأساسي للإقلاع بعملها وكذلك وضع تصور حول علاقة الهيئة المذكورة بشبكة حاضنات الأعمال وقد حدد وزير الاقتصاد في القرار المذكور البرنامج الزمني اللازم لإنجاز المهام المطلوبة من اللجنة.